

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(20)/2
27 January 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية العشرون

جنيف، 5 شباط/فبراير 1999

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام للأونكتاد عن نتائج اجتماع قمة "شركاء من أجل
التنمية" المعقود في مدينة ليون، فرنسا، في الفترة من 9 إلى 12
تشرين الثاني/نوفمبر 1998

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	5- 1	الولاية..... ألف-
4	6	ضرورة تعميق اشتراك الفعاليات غير الحكومية في أعمال الأونكتاد..... باء-
5	7	التحديات جيم-
6	25- 8	نتيجة قمة شركاء من أجل التنمية: الدروس المستفادة..... دال-
6	9	دال-1 مسألة شرعية وتمثيل الشركاء المحتملين.....
		دال-2 اختيار الشركاء المحتملين وخاصة في حالة المنظمات غير الحكومية
6	11-10	وشركات الأعمال الخاصة.....
7	13-12	دال-3 تعريف "الشراكة" واختيار الميادين التي تزيد فيها فعالية الشركاء.....
		دال-4 كيفية تعبئة المشاركين المناسبين من حيث التغطية الموضوعية
7	15-14	والجغرافية.....
8	17-16	دال-5 التحديات الناجمة عن صيغة تنظيم الدورات.....
8	22-18	دال-6 أهمية وجود استراتيجيات اتصالات فعالة.....
		دال-7 كيفية تكييف وسائل عمل الأونكتاد لكي يكون شريكاً فعالاً مع
9	27-23	الفعاليات غير الحكومية.....
10	29-28	الاستنتاجات هاء-

ألف - الولاية

1- جاء في إعلان ميدراند (TD/378/Rev.1) أن الشراكة من أجل التنمية يجب أن تقوم على أساس تحديد واضح للأدوار ووضع أهداف مشتركة واستنباط عمل مشترك ويعني ذلك عملياً ما يلي:

"تعبئة الموارد البشرية والمادية من أجل التنمية من خلال الحوار والعمل المشترك بين الحكومات والمجتمع المدني؛

إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق معدلات نمو أعلى ومزيد من التنمية".

2- وأعلنت الدول الأعضاء أيضاً ما يلي: "سيعقد الأمين العام للأونكتاد اجتماعاً مع القوى الفاعلة في مجال التنمية لتشير عليه بشأن كيفية تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الأونكتاد بغية بناء شراكة دائمة من أجل التنمية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والأونكتاد".

3- وفي الفقرات 117 إلى 119 من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/378/Rev.1) أكدت الدورة التاسعة للأونكتاد من جديد أهمية اشتراك الفعاليات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد؛ ومن أجل زيادة تعزيز مشاركة المجتمع المدني وبناء شراكة دائمة من أجل التنمية بين الفعاليات غير الحكومية والأونكتاد طلب المؤتمر من الأمين العام متابعة المشاورات مع هذه الفعاليات آخذاً في الاعتبار تجربة مشاركة المجتمع المدني في سائر محافل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وتقديم تقرير مشفوع بتوصيات إلى مجلس التجارة والتنمية. وأخيراً أحاط المؤتمر علماً مع التقدير بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في التنمية لإسداء المشورة إليه. ودعا المؤتمر أيضاً الأمين العام إلى اطلاع مجلس التجارة والتنمية على نتائج هذا الاجتماع. وتقرر أن يأتي تمويل هذا الاجتماع من مصادر خارجية عن الميزانية، وفي هذا الصدد يُعرب الأمين العام للأونكتاد عن امتنانه لمدينة ليون التي استضافت المؤتمر ولحكومة فرنسا للدعم السخي منهما مما جعل من الممكن عقد قمة "شركاء من أجل التنمية".

4- وعُقد مؤتمر القمة من 9 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1998. وتم تنظيم الاجتماع حول المسارين الرئيسيين التاليين، ويتألف كل منهما من عدة جلسات:

- "شراكات الأمم المتحدة في التجارة العالمية في الالكترونات" الذي يقوم على أساس برامج الأونكتاد الحالية التي تعالج تحديث الإدارات المتصلة بالتجارة ونظم النقل وتعالج طاقة البلدان النامية على الاشتراك في شبكات المعلومات العالمية والاستفادة منها.

- "المكسب والتنمية" ويشمل مشاريع تستعمل آليات الأسواق لمناقشة قضايا التنمية مثل التمويل الصغير وإدارة مخاطر السلع الأساسية والتمويل المنظم لهذه المخاطر والتجارة الأحيائية والاستثمار.

5- وعقد بالتوازي مع هذه القمة الاجتماع السنوي للرابطة العالمية لوكالات الترويج والاستثمار والاجتماع الخامس لنقطة التجارة العالمية والقمة العالمية السادسة لصغار رجال الأعمال. واستضافت قمة "شركاء من أجل التنمية" أيضاً عدداً من الأنشطة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومركز التجارة العالمية للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية وتجمع المنظمات غير الحكومية المسمى "لنأخذ زمام المبادرة" ومقره ليون بالتعاون مع الأونكتاد. وتم أيضاً في إطار القمة تنظيم حلقة دراسية عن "العلاقات بين الشمال والجنوب: مسائل هامة في فجر القرن الحادي والعشرين" برعاية بنك ليون "ليونيز" والمرصد الأوروبي للسياسة الجغرافية.

باء- ضرورة تعميق اشتراك الفعاليات غير الحكومية في أعمال الأونكتاد

6- كانت مبادرة "شركاء من أجل التنمية" استجابة لضرورة تكييف مناهج الأونكتاد في التنمية مع الظروف التالية:

- تزايد دور الفعاليات غير الحكومية (بما فيها شركات الأعمال الخاصة) في تحديد الإطار الذي تجري فيه عملية التنمية الاقتصادية. ومساهمة الفعاليات غير الحكومية واشتراكها من الأمور الجوهرية لتنفيذ استراتيجيات إنمائية ناجحة، إذ إن هذه الفعاليات كثيراً ما تمثل القوة الدافعة للتغيرات السريعة والعميقة في التكنولوجيا والتمويل والتجارة على الصعيدين الوطني والدولي.
- قدرة الفعاليات غير الحكومية على المساهمة بموارد ضخمة (بشرية وتكنولوجية ومالية) في تنفيذ برنامج عمل الأونكتاد وخاصة في مجالات الأونكتاد الأكثر توجهاً نحو العمل ولكن دون الاقتصار على هذه المجالات. وفي حين أن الموارد غير الحكومية يمكن أن تكون في بعض الحالات استكمالاً مطلوباً للتمويل الانمائي الرسمي إلا أن معارف القطاع الخاص وموارده التكنولوجية في ميادين أخرى (وخاصة في حالة التكنولوجيات المتقدمة مثل التكنولوجيات التي تنطوي على التجارة الالكترونية) تمثل مدخلات لا يمكن الاستغناء عنها في برامج المساعدة التقنية.
- ضرورة تزايد توجيه خدمات الأونكتاد، لكي تكون فعالة، إلى فئات المستعملين النهائيين وهذه الفئات ليست بالضرورة حكومات أو حتى مؤسسات قطاع عام. والاشتراك الوثيق لهذه الفئات الجديدة من المستعملين النهائيين شرط لا بد منه لكي يستمر برنامج عمل الأونكتاد مهماً في سياق التغيرات العميقة والسريعة في الاقتصاد العالمي.

- سوف تؤدي وسائل العمل الأكثر كفاءة ومرونة التي يتطلبها الارتباط الوثيق بالشركاء من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية إلى التعجيل بالجهود الجارية لتحديث وتكييف الثقافة المؤسسية والإدارية في الأونكتاد مع حقائق التنمية الاقتصادية وبذلك تستكمل التغيرات الهيكلية الأخيرة في المنظمة.

جيم - التحديات

- 7- كانت قمة "شركاء من أجل التنمية" في جوهرها محاولة لإثبات مقدرة الأونكتاد على مواجهة التحدي المتمثل في بناء شراكات عمل ملموسة مع الفعاليات غير الحكومية. ومفهوم الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ظل على جدول الأعمال لفترة ما، ولكن الأونكتاد لم يسهل قط لوضع الأفكار النظرية موضع الاختبار من خلال اجتماع فعلي تأخذ فيه الفعاليات الحكومية وغير الحكومية معاملة متساوية. وكانت قمة "شركاء من أجل التنمية" فرصة لتطوير نهج الأونكتاد الخاص في العمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي سير هذه العملية كان عليه أن يسعى للحصول على إجابات لعدد من المسائل الحاسمة التي أثرت أثناء الإعدادات للقمة. وكان أهم هذه المسائل ما يلي:

- مسألة شرعية وتمثيل الشركاء؛
- اختيار الشركاء المحتملين وخاصة في حالة المنظمات غير الحكومية وشركات الأعمال الخاصة؛
- تعريف "الشراكة" واختيار الميادين التي تزيد فيها فعالية الشركاء؛
- كفاءة تعبئة المشتركين المناسبين لكفالة تمثيل كافة مناطق العالم تمثيلاً كافياً وتغطية المشاكل الإنمائية الكبرى. وكان من المهم أيضاً جذب اشتراك مقرري السياسات الرئيسيين في القطاعين العام والخاص الذين يتمتعون بالقدرة على ترجمة هذه الأفكار التي نوقشت في القمة إلى واقع في بلدانهم؛
- الشكوك التنظيمية الناشئة عن الطابع الواسع النطاق والعدد المرتفع لمنظمات وشركات الأعمال المشتركة. وكان لا بد من التوفيق بين الالتزام بمنح معاملة متساوية لكل المشتركين من ناحية وضرورة الحصول على نتيجة واضحة وعملية وممكنة التنفيذ من القمة من ناحية أخرى؛
- أهمية وجود استراتيجية اتصالات فعالة؛
- كيفية تكييف وسائل عمل الأونكتاد لكي يكون شريكاً فعالاً مع الفعاليات غير الحكومية.

دال - نتيجة قمة شركاء من أجل التنمية: الدروس المستفادة

8- يجري إصدار وثائق منفصلة تتضمن ملخصات لدورات "شركاء من أجل التنمية" وكذلك ورقات المعلومات المتعلقة بالشراكات الملموسة التي بدأت أثناء القمة. ولكن آثار نتيجة القمة من حيث الاشتراك المقبل للفعاليات غير الحكومية في أعمال الأونكتاد تزيد كثيراً عن محتوى الشراكات التي عُرضت أثناء القمة. ويرى الأمين العام أنه رغم أن كل الشراكات التي بدأت في ليون ينبغي أن تؤدي إلى حلول جديدة وأكثر فعالية لبعض القضايا الإنمائية الهامة إلا أن الأهمية الحقيقية للقمة تكمن في فتح سبل جديدة يمكن للأونكتاد وشركائه العمل معاً من خلالها لتعيين الأفكار ووسائل العمل المبتكرة لمعالجة ولايات الأونكتاد.

دال-1 مسألة شرعية وتمثيل الشركاء المحتملين

9- في حين توجد في السياق الحكومي الدولي خطوط توجيهية واضحة بشأن النظراء الذين تتوقع الأمانة أن تتعامل معهم، وهم ممثلو الدول الأعضاء أساساً، إلا أنه لا يوجد ما يسمى ممثل المجتمع المدني أو ممثل القطاع الخاص بهذه الصفة. واعتمدت الأمانة مبدأً موجهاً لها وهو فكرة أن اشتراك الفعاليات غير الحكومية لا ينبغي أن يهدف إلى إحراز تمثيل للمجتمع المدني؛ ولكن الهدف الأكثر تواضعاً كان دعوة الفعاليات غير الحكومية للاشتراك في شراكة مع الأونكتاد استناداً إلى شيء واحد وهو قدرته على تقديم مساهمة محددة واضحة في تحقيق جزء ملموس من ولايات الأونكتاد. وتستمد الفعاليات غير الحكومية شرعيتها كشركاء محتملين للأونكتاد من استعدادها وطاقاتها للعمل مع الأونكتاد وليس من أي ادعاء نظري بتمثيل جزء من المجتمع المدني.

دال-2 اختيار الشركاء المحتملين وخاصة في حالة المنظمات غير الحكومية وشركات الأعمال الخاصة

10- ترتبط هذه المسألة ارتباطاً مباشراً بمسألة شرعية الشركاء المحتملين وطابعهم التمثيلي. ويتمتع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة ولكن كان من الواضح أنها لا تستطيع جميعاً الانضمام إلى مشاريع الشراكة الملموسة التي كانت ستبدأ في ليون. واختارت الأمانة أن تشرك مباشرة تلك المنظمات غير الحكومية المتخصصة وحدها التي لها اهتمام صريح بميادين العمل المحددة جداً للشراكات المقترحة ولديها القدرة على المساهمة فيها.

11- ومن ناحية أخرى لم يكن ممكناً استبعاد عدد كبير من المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام العام بالمسائل الإنمائية والتي تتابع عادة أنشطة الأونكتاد من مبادرة تهدف إلى تحسين اندماج المجتمع المدني في أعمال الأونكتاد. وفي الواقع ساد قدر من الشك بين هذه المجموعة الأخيرة من المنظمات غير الحكومية أثناء المراحل الأولى من المبادرة وعند نقطة معينة ظهرت بوادر تدل على أن هذه المنظمات غير الحكومية يمكن أن تتخذ موقفاً سلبياً بالقطع تجاه مبادرة "شركاء من أجل التنمية". وفي النهاية كان مما ساهم في إحداث تغيير هام في موقف هذه المنظمات أنه حتى المنظمات غير الحكومية التي لم تشترك اشتراكاً مباشراً في أي مشاريع شراكة اعتُبرت مساهماً كاملاً في القمة وبذلك استطاعت أن تتفاعل على قدم المساواة مع ممثلي الحكومات. وبالعكس ما كان متوقعاً لم تعقد قمة بديلة أو

تظاهرات موازية في ليون. وإجمالاً اتخذت المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام العام موقفاً بناءً ويمكن القول إن علاقة جديدة أكثر إيجابية قد نشأت بينها وبين الأونكتاد.

دال-3 تعريف "الشراكة" واختيار الميادين التي تزيد فيها فعالية الشركاء

12- كان مفهوم "الشراكة" المستخدم في تنظيم القمة عريضاً عن قصد. فقد تم تعريف الشراكة بأنها أي جهد مشترك بين الأونكتاد وأي منظمة دولية أخرى أو منظمة غير حكومية أو شركة خاصة تؤدي إلى تحسين فائدة وفعالية أنشطة الأونكتاد. وعموماً كان ذلك ينطوي على اهتمام مشترك بين الأونكتاد والشركاء المحتملين المعنيين في تنفيذ أنشطة التعاون التقني التي ينجم عنها نتيجة نهائية واضحة التعريف (مثل شراكة بين الأونكتاد واتحاد النقل الطرقي الدولي لتحسين نظم رصد النقل العابر) ولكن يمكن أن تشير أيضاً إلى اهتمام عام في "التفكير معاً" عن مشاكل التنمية (مثل الشراكات بين برنامج التجارة الأحيائية للأونكتاد وجامعتي شيكاغو وروترغز).

13- وكان تعريف الميادين التي ينبغي بدء مشاريع الشراكة هذه أساساً نتيجة تحليل من جانب الأمانة للميادين التي يمكن أن تكون الشراكة فيها أكثر فائدة في ضوء الخبرات السابقة والاتصالات الحالية مع المنظمات غير الحكومية وشركات الأعمال الخاصة التي أعربت بالفعل عن اهتمام بالتعاون مع الأونكتاد. وكانت خلاصة هذا التحليل أنه في الميادين التي اختيرت لبدء أول مشاريع الشراكة (تجارة الالكترونيات والنقل وتجارة المواد الحيوية والتمويل الصغير وتنمية الموارد البشرية والاستثمار وتنظيم مخاطر السلع الأساسية وهيكل التمويل) فإن الأثر المحتمل للشراكات التي ستبدأ أثر كبير للغاية. وعلى سبيل المثال فإن الوفورات التي يمكن أن يحصل عليها المزارعون في البلدان النامية من خلال الشراكات التي بدأت في ميدان هيكل تمويل السلع الأساسية تبلغ ملايين الدولارات. وفي ميدان التمويل الصغير ستؤدي الشراكة مع بعض أكبر شركات تنظيم الأصول في العالم إلى إعطاء دفعة قوية لقدرة مؤسسات التمويل الصغير في البلدان النامية على الحصول على الأموال بتكلفة معقولة. ويمكن الحصول على نتائج مماثلة من الشراكات التي بدأت في مجالات أخرى مثل النقل العابر والتجارة الأحيائية والبيئة القانونية للتجارة الالكترونية وما إلى ذلك. وعموماً فمن المتوقع أن تعني الشراكات التي بدأت في ليون إلى قفزة كبيرة إلى الأمام من الناحيتين الكمية والنوعية للبرامج التي تمسها.

دال-4 كيفية تعبئة المشاركين المناسبين من حيث التغطية الموضوعية والجغرافية

14- رغم الشكوك التي ظهرت في البداية كانت القمة ناجحة من حيث عدد المشاركين (حوالي 2 800 من 170 بلداً) ومن ناحية مستوى المشاركين. وكان مفتاح هذا النجاح يتمثل في (1) أن القمة كانت منظمة حول عدد من المشاكل الانمائية الملحوسة جداً التي تؤثر على الجوانب الكبرى من العملية الانمائية و(2) أن الاهتمام المشترك بين الأونكتاد والفعاليات غير الحكومية قد تم تعيينه بوضوح مسبقاً.

15- وهناك سبب هام إضافي لنجاح تعبئة الجهود وهو وجود بعض كبار الناشطين في العالم في الميادين التي تمت مناقشتها وكذلك وجود عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات والوزراء. وكان هذا عاملاً من عوامل ارتفاع المكانة الذي

ساهم بصورة هامة في أن تجذب القمة مشاركين لا يحضرون عادة أحداث الأونكتاد "التقليدية". وينطبق ذلك خاصة على كبار أعضاء مجتمع رجال الأعمال.

دال-5 التحديات الناجمة عن صيغة تنظيم الدورات

16- كانت صيغة تنظيم دورات القمة، أي بدون تمييز بين المشاركين الحكوميين وغير الحكوميين أو الإعلانات الرسمية أو المناقشات الرسمية لوثيقة ختامية، تختلف عن صيغة تنظيم اجتماعات الأونكتاد التقليدية. وساهم ذلك كثيراً في حيوية المناقشة وساعد على إجراء تبادل حقيقي للأفكار وأعطى إشارة بأن كل الفعاليات المشاركة في التنمية تأخذ فرصة حقيقية للمساهمة في أهداف القمة. والآن يعتبر انفتاح الدورات واحداً من أكثر السمات الجذابة للقمة.

17- ورغم أن ممثلي الحكومات لم يتمتعوا بالدور المهيمن الذي يتمتعون به عادة في اجتماعات الأونكتاد إلا أن تقارير التغذية التي تلقتها الأمانة تشير إلى قدر كبير من الرضاء بين الوفود الحكومية. فقد أتاحت للوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين فرصة لتلقي معلومات مباشرة عن بعض الحلول الأكثر تقدماً المتاحة لحل القضايا الرئيسية في التنمية الاقتصادية والتي تتراوح من التجارة الإلكترونية إلى أدوات التمويل المتقدمة لتجارة السلع الأساسية أو التمويل الصغير. وفي الوقت ذاته ساعد العدد الكبير من الشخصيات الرئيسية من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على عقد اجتماعات ثنائية متعددة فتحت فرصاً لاستثمارات جديدة وشراكات في الأعمال التجارية. وتعتقد الأمانة أن هذا النهج غير الرسمي إلى حد كبير وقصر مدة القمة وعدم وجود ضغط للتوصل إلى توافق آراء سياسي وشعور جميع المشاركين بأن كل من يستطيع أن يساهم بشكل ما حظي بقدر متساوٍ من الأهمية، كلها أمور تجعل هذه الصيغة التنظيمية هي الصيغة المثالية للاجتماعات المقبلة التي يشترك فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص.

دال-6 أهمية وجود استراتيجية اتصالات فعالة

18- كان الطابع المتشابك لقمة ليون وأهميتها الممكنة لمجموعة متنوعة من الفعاليات يتطلب جهداً إضافياً في ميدان الاتصال.

19- فقبل القمة كان من المهم الاتصال بأهداف لا تتفق بالضرورة مع الحضور التقليديين في اجتماعات الأونكتاد. وكل من المهم أيضاً كفاءة قيام وسائط الإعلام العالمية بتغطية القمة لكي تصبح محفلاً جذاباً للشخصيات العالية المستوى التي يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق أهداف الأونكتاد.

20- ورغم أن الموارد المتاحة كانت نادرة للغاية فقد تم، بدعم من مدينة ليون، وضع استراتيجية اتصالات نشطة وفعالة. وتركزت الجهود على تعبئة وسائط الإعلام الدولية وخاصة التلفزة والإذاعة من البلدان النامية. وتم القيام بأعمال تحضيرية مكثفة لتكوين إحساس بالقمة لدى الصحفيين: فتم تنظيم مؤتمرات إعلام صحفية على أساس منتظم قبل القمة وتوزيع مواد دعائية ومجموعات صحفية توزيعاً واسعاً إلى جانب مجموعة فيديو صحفية ونشرة إخبارية.

21- واستخدمت شبكة الإنترنت كعنصر لا يتجزأ من استراتيجية الاتصال. وتم إقامة موقع خاص للقمة، على الشبكة العالمية (Web) مما يسر سرعة نشر المعلومات. وبالتحديد أصبح هذا الموقع جوهرياً خلال الشهر الذي سبق انعقاد القمة للرد على الطلب الهائل من وسائل الإعلام ومن المشتركين المحتملين.

22- وأثناء القمة وبعدها كان من المهم أن يدرك الرأي العام ومقررو السياسات على أعلى المستويات، وهو الأمر الأهم، الحلول المبتكرة المقترحة في القمة: وقد حضر إلى ليون 116 صحفياً يمثلون 76 واسطة إعلامية من 24 بلداً نامياً ومتقدماً، وتمت تغطية القمة من خلال عدد أكبر من ذلك عن طريق المعلومات المتوفرة من وكالات الأنباء. وكفلت شبكة Euronews ومحطة RFO/AITV ومحطة تلفزيون France 3-Rhn e/Alpes وتلفزيون الأمم المتحدة التغطية اليومية لأنباء القمة وأذاع عدد كبير من محطات التلفزيون بما فيها شبكة CNN مجموعة الفيديو الصحفية. وكانت التغطية الإذاعية ممتازة وخاصة في البلدان المتحدثة بالفرنسية.

دال-7 كيفية تكييف وسائل عمل الأونكتاد لكي يكون شريكاً فعالاً مع الفعاليات غير الحكومية

23- أظهرت قمة ليون أن المجتمع المدني والقطاع الخاص مستعدان لضخ طاقات وموارد جديدة في أعمال الأونكتاد. ويبدو أن الشراكات التي بدأت هناك تشكل نموذجاً صحيحاً يمكن استخدامه لتعزيز اشتراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في أنشطة الأونكتاد لمتابعة الأهداف الإنمائية الملزمة المشتركة. وهذا النموذج يمكن تمديده إلى ميادين أخرى من أعمال المنظمة مع مراعاة التجربة التي ستجمع من تنفيذ هذه "الموجة الأولى" من المشاركات.

24- وأثبتت القمة أيضاً أن وسائل عمل الأونكتاد تحتاج إلى إعادة النظر لتسمح للمنظمة بالتعامل مع الشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص بطريقة تنسم بالكفاءة والشفافية. وفي تنظيم القمة ابتعدت الأمانة عن بعض الممارسات التقليدية: فقد تم إشراك الشركاء من القطاع الخاص وغير الحكومي منذ المراحل الأولى في تعريف الشراكات؛ وتم التماس رعاية القطاع الخاص للأحداث كلما أمكن ذلك؛ وتم تقليل الوثائق والأوراق إلى أدنى حد. وهذه مجرد أمثلة قليلة على الطرق التي توضح كيف اختلفت أعمال الأونكتاد عند الإعداد لقمة ليون. وهناك تغييرات كثيرة أخرى يتعين الاضطلاع بها لكي تصبح هذه المنظمة على استعداد للعمل مع الفعاليات غير الحكومية بكل الفعالية التي تنبغي لها. فمصادقية اتفاقات الشراكة المعقودة في ليون هي الآن موضع الاختبار.

25- وفيما يلي بعض أمثلة هذه التغييرات:

- تحتاج الإجراءات الإدارية إلى إعادة نظر لتيسير تمويل القطاع الخاص لأنشطة الأونكتاد؛

- ضرورة وضع خطوط توجيهية واضحة تتعلق بطريقة اختيار المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة المهمة بأن تكون شريكة للأونكتاد؛

- ضرورة توضيح المسائل القانونية التي ينطوي عليها سير عمل هذه الشراكات وإقامة إطار عام ليكون بديلاً عن النهج الحالي الذي يعالج كل حالة على حدة. وهناك بالتحديد ضرورة لزيادة المرونة التي تتيح لبرامج التعاون التقني الدخول في عقود مع الأطراف التجارية.

26- ولا يمكن تنفيذ بعض هذه التغييرات على مستوى الأونكتاد إذ إنها تتعلق بقواعد ولوائح الأمم المتحدة. فمن الضروري الحصول على توجيه من هيئات الأمم المتحدة الملائمة و/أو الأمين العام للأمم المتحدة. وهناك ضرورة لكفالة التماسك مع المبادرات التي اضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد. ولكن الأمين العام للأونكتاد ملتزم بأن يبدأ عملية التغيير وتكييف أكثر ما يمكن من إجراءات الأونكتاد بموجب سلطته.

27- والتغييرات التي يحتاج الأونكتاد إلى إحداثها لكي يصبح شريكاً فعالاً مع الفعاليات الإنمائية غير الحكومية تتطلب أيضاً دعماً من الدول الأعضاء. ولأغراض الشفافية ولكفالة متابعة كافية من حيث تنفيذ الشراكات الجديدة تقوم الحاجة إلى استمرارية أكثر في اشتراك شركاء الأونكتاد من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في الحياة المؤسسية للأونكتاد. وإتاحة مزيد من الفرص لشركاء الأونكتاد للتفاعل مع الدول الأعضاء والأمانة في سياق يتمتعون فيه بمركز يتسم بقدر أكبر من المساواة عما تسمح به الآليات القائمة. ويجب موازنة ذلك بضرورة الاحتفاظ بالسيطرة السياسية على جميع أنشطة الأونكتاد في أيدي دوله الأعضاء.

هاء- الاستنتاجات

28- كانت قمة ليون تمثل تصويتاً بالثقة من جانب كثير من الفعاليات الإنمائية غير الحكومية الرئيسية في قدرة الأونكتاد على تقديم مساهمة هامة في حل بعض مشاكل التنمية الأكثر استعجالاً اليوم. وعرضت في القمة 18 مشاركة فتحت فرصاً هامة لتجعل من منظماتنا أداة قوية في التنمية. وكانت القمة أيضاً بمثابة ميدان اختبار للتغييرات التي يتطلب الأمر إدخالها لكي تبدأ هذه الأداة عملها وقد ذكر بعض هذه التغييرات أعلاه.

29- وعلى أساس الخبرة المكتسبة من قمة ليون ومن تنفيذ المشاركات الأولى يعتزم الأمين العام للأونكتاد صياغة اقتراحات ملموسة يمكن مناقشتها في الدورة العاشرة للمؤتمر. وستهدف هذه الاقتراحات إلى أن يكون الأونكتاد عاملاً حافزاً على المشاركات بين القطاعين العام والخاص وأداة لخدمة كل المعنيين بعملية التنمية. وترجمة الكم الكبير من الأفكار التي ظهرت في ليون إلى تغييرات حقيقية في منظمنا يستدعي جهداً مشتركاً من الابتكار من جانب كل المشتركين: الحكومات والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي ومن الأمانة بالطبع. والأمين العام للأونكتاد ملتزم بتركيز طاقات الأمانة على تحويل هذه الصورة الجديدة للمنظمة إلى واقع ونحن على مشارف الألفية الجديدة.